

ابن الفريسي

وهي النبل المعبودة وهي النشاب وتجمع على منازقة جمع منازقة وهو
وهو ربح صغير على رباح وعلى ربي بالاحكام على علاج او يدوية لعاد مبال
مخبرين وكل نافع في الحرب ما يشبه ذلك كالرمي بالمسلات
والابواب والفتوح والاشرف والرمح وخرج مما ذكر المراد بان
يرمي كل واحد منهما الحربي صاحبه او يناله التي بالدروس
العلاج فلا يصح العقد على ذلك واما التقاط بالمشاة وتقول العامة
بالدال فلا تغل فيه قال الأذري والاشبه جواز لأنه يتبع في
حال المسابقة وقد سمع خشية الضرر لا ذلك تعرض علي
اصابة صاحبه كالكامر وهذا هو الظاهر ولا يصح علي ربي
بمذوق ربي به في حفرة ونحوها ولا علي سباحة في الماء ولا
شطرنج ولا علي خاتمة ولا علي وقوف علي رجل ولا علي موقفة
ما يبره من شفع وتتركذ أسابرا أنواع اللعب كالمسابقة علي
الاقدام والسفن والزوارق لان هذه الامور لا تنفع في الحرب
ولا علي هذا العقد عليها بموضع الا فباها اما الرمي بالبندق علي
الجوارق الزركشي وقضية كلامه الرخصة واصلاها انه كذلك لكن المنقول في الحادي
وشروط المسابقة عشرة اشيا اقتصر المصنف منها علي ذكر اثنين منها
اولها **اذا كانت المسافة** اي مسافة ما بين موقف الرمي
والفرض الذي يرمي اليه **معلومة** ابتداء وغاية وثانيهما **الحلل**
للادي في كلامه **والثالث** من باق الشروط ان يكون المعقد علي
عدة للقتال والرابع تعيين الفريسيين مثلا لان الفرض معرفة
سيرها وهي تقتضي التعيين ويكني وضعهما في الزمة **وتعيينان**
بالتعيين فان وقع هلاك المعقد كان وقع العقد علي موقف
في الزمة لم يتعين احكامه الراضي رحمه الله تعالى فلا يصح العقد
بموت الفريسي الموصوف كالا غير المعين والخامس ان كان سبق

كل واحد من الفريسيين مثلا فان كان احدهما ضعيفا يقطع بخلافه
او فارقها يقطع بمفرده ولو حزن والسادس ان يركب الركوبين
ولا يرسلها فلو شرط ارسالها ليحيا بانفسهم الرمي لانها
لا يقصد ان الغاية والسابع ان يقطع الركوبان المسافة فيعتبر
كونها بحيث يمكنها قطعها ابدا لقطعها وتيق والتايم تعيين
الراكبين فلو شرط كل منهما ان يركب ذاته من شالير حزمي بتعين
الراكبان ولا يكتفي الوصف في الركاب كما حكته الزركشي والتاسع
العلم بالمال المشروط جنسا وقدر ووصف لساير الاعراض
عينا كان او دينا حال او موقفا فلا يصح عقد بيع مال ككلب ولا
جمال مجهول كثر غير موصوف والعاشر اجتناب شروط مفسد
فان قال ان سبقته فكذلك هذا الربا بشرط ان تطهره احيانا
فسد العقد لانه تملكه بشرط يمنع كمال التصرف فصار كالمو
بائع شيئا بشرط ان لا يبيعه **تسمية** سكت المص عن حكم
عقد المسابقة وهو لازمه في حق ملتزم العوض ولو غير المتسايق
كالاجارة فليس له فسخه ولا تركه قبل الشروع ولا بعده
ان كان مسبوقا او سابقا او يمكن ان يدركه الاخر ويسقطه والا
فله تركه ولا زيادة ولا نقص في العمل ولا في العوض وقوله
وصفة المناضلة معلومة معطوف علي المسافة اي وكانت
صفة المناضلة معلومة لتسمع في شروطها زيادة علي ما مر
بيان يادي بالرمي منها الاشتراط الترتيب بينهما فيه حذرا
من استتبابه المصيب بالمخيل لورميها معا وبيان قدر الفرض
وهو دفع الفين المجبة ما يرمي اليه من نحو خشب او جلد او
قرطاس طول او عرضا وسمكا وتبين ارتفاعه من الارض ان ذكر
الفرض ولا يغلب عرف فيها فان غلب فلا يشترط بيان بقي
منها بل يحمل المطلق عليه ولا يبين مبادر بان يدري

هذا هو الظاهر ولا يصح علي ربي
بمذوق ربي به في حفرة ونحوها
ولا علي سباحة في الماء ولا
شطرنج ولا علي خاتمة ولا علي
وقوف علي رجل ولا علي موقفة
ما يبره من شفع وتتركذ أسابرا
أنواع اللعب كالمسابقة علي
الاقدام والسفن والزوارق لان
هذه الامور لا تنفع في الحرب
ولا علي هذا العقد عليها بموضع
الا فباها اما الرمي بالبندق علي
الجوارق الزركشي وقضية كلامه
الرخصة واصلاها انه كذلك لكن
المنقول في الحادي وشروط
المسابقة عشرة اشيا اقتصر
المصنف منها علي ذكر اثنين
منها اولها اذا كانت
المسافة اي مسافة ما بين
موقف الرمي والفرض الذي
يرمي اليه معلومة ابتداء
وغاية وثانيهما الحلل
للادي في كلامه والثالث
من باق الشروط ان يكون
المعقد علي عدة للقتال
والرابع تعيين الفريسيين
مثلا لان الفرض معرفة
سيرها وهي تقتضي
التعيين ويكني وضعهما
في الزمة وتعيينان
بالتعيين فان وقع
هلاك المعقد كان وقع
العقد علي موقف في
الزمة لم يتعين احكامه
الراضي رحمه الله تعالى
فلا يصح العقد بموت
الفريسي الموصوف كالا
غير المعين والخامس ان
كان سبق